الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: سجلات الأعمال التجارية

تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٦/٢٢٠، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية. يوجز التقرير التطورات الأخيرة في عمل فريق فيسبادن، على نحو ما جرى عرضها في الاجتماع ٢٥، المعقود في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويقترح فريق فيسبادن في التقرير وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٥، وبما يراعي ظروف البلدان النامية من خلال الاستعراض والتشاور على الصعيد العالمي. واللجنة مدعوة إلى التعليق على المقترح المتعلق بهذه المبادئ التوجيهية الدولية وعلى التقدم الذي أحرزه فريق فيسبادن، بما في ذلك على اختصاصاته التي جرى تحديثها.

* E/CN.3/2017/1.

130117 100117 16-22233 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية هو أحد أفرقة المدن في إطار اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وانطلاقا من روح أفرقة المدن التابعة للأمم المتحدة، يعتمد هذا الفريق أساسا على الانخراط النشط للمندوبين المشاركين، متيحا لها منتدى لتبادل الآراء والخبرات في ما يتعلق بإنشاء وتعهد واستخدام السجلات الإحصائية للأعمال التجارية. وينظر فريق فيسبادن في القضايا المفاهيمية والمنهجية في ما يتصل باستخدام السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتطوير وتطبيق الممارسات السليمة في ما يتصل بإنتاج تلك السجلات، كما تقدم أعمالُه الدعم لاتباع نهج أكثر تكاملا إزاء الإحصاءات الاقتصادية الهيكلية من خلال مناقشة وتطوير دور السجلات التجارية في جمع البيانات وإدماج البيانات وكذلك في إنتاج الإحصاءات ونشرها.

٢ – وعقد فريق فيسبادن، التي أنشئ عام ١٩٨٦ بوصفه المائدة المستديرة الدولية المعنية بأطر استقصاءات الأعمال التجارية، اجتماعه الأول في أوتاوا عام ١٩٨٦. وفي أعقاب اجتماعه العشرين، المعقود في فيسبادن، ألمانيا، في عام ٢٠٠٧، أعيدت تسميته بفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية. وجرى تغيير الاسم ليتناسب مع العرف المتبع في تسمية أفرقة المدن التابعة للأمم المتحدة، وليعكس كذلك الدور المتغير الذي تؤديه السجلات الإحصائية للأعمال التجارية التي تشكل على نحو متزايد العمود الفقري لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية والتي تُعتبر في حد ذاتها مصادر للمعلومات الإحصائية.

٣ – ويصف الفرع الثاني من هذا التقرير النتائج الرئيسية للاجتماع الخامس والعشرين لفريق فيسبادن؛ ويعرض الفرع الثالث مقترحات تدعو إلى استعراض، وربما إلى تعديل، المبادئ التوجيهية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا عام ٢٠١٥ من أجل التوصل إلى مبادئ توجيهية تحظى بالتأييد على الصعيد العالمي؛ ويعرض الفرع الرابع النقاط الأساسية للاختصاصات المحدَّثة لفريق فيسبادن؛ وترد في الفرع الخامس النقاط المطروحة للمناقشة.

ثانيا – تقرير الاجتماع الخامس والعشرين لفريق فيسبادن

ألف – مقدمة

٤ – عُقد الاجتماع الخامس والعشرون لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في طوكيو، واستضافه مكتب الإحصاءات

بالحكومة اليابانية. وضم الاجتماع ٧٧ مشاركا من ٤١ بلدا و ٦ منظمات دولية، بما في ذلك مَن شارك منها في حلقة العمل المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية لصالح البلدان النامية، التي شارك في تنظيمها المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بالتعاون مع مكتب الإحصاءات الياباني. وبالنسبة إلى الزملاء في أنحاء العالم الذين لم يتمكنوا من حضور الاجتماع، جرى توفير البث الشبكي الحي خلال هذا الاجتماع الذي تكوَّن من سبع جلسات عامة وجلسة استثنائية واحدة.

باء – الجلسة ١: التقارير المرحلية القطرية

٥ – درجَ التقليد على أن يفتتح فريق فيسبادن اجتماعه باستعراض للتطورات الأخيرة التي طرأت على إطار سجلات الأعمال التجارية في كلٍ من البلدان الأعضاء والمنظمات الأعضاء. وترأست اليابان هذه الجلسة التي كُرست للتقارير المرحلية القطرية. وعُرض ما مجموعه ٣٣ تقريرا؛ وقُدم ما مجموعه ٥٣ تقريرا قبل انعقاد الاجتماع.

٦ – وأُعدت التقارير المرحلية القطرية باستخدام نموذجٍ مكوَّن من أربعة أجزاء: (أ) يقدم الجزء الأول معلومات عامة عن السجل الإحصائي للأعمال التجارية في البلد؛ (ب) ويعرض الجزء الثاني موجزا عما أُحرزَ من تقدم وطرأ من تطورات هامة خلال العام السابق؛ (ج) ويعرض الجزء الثالث الخطط المقبلة للسجل؛ (د) ويعرض الجزء الرابع التحديات الرئيسية التي تعترض إنشاء السجلات وتعهدها واستخدامها. وفي الاجتماع الرابع والعشرين، طُلب من كل بلد عرض كامل تقريره شفويا. بيد أنه في الاجتماع المعقود في طوكيو طُلب من كل بلد ألا يعرض سوى ”التحديات الرئيسية“ الواردة في التقرير توفيرا للوقت للجلسات الأخرى.

٧ – وأوضح الرئيس في موجزه أن بلدانا من أوروبا قدمت نحو ٧٠ في المائة من التقارير، ما يشير إلى ضرورة زيادة التغطية القطرية من المناطق الإقليمية الأخرى تحقيقا لتوازن جغرافي أفضل. كما أورد المواضيع الرئيسية المتناوَلة أو المقرر تناولها، مثل الاستخدام المتزايد للبيانات الإدارية، وتنفيذ الوحدات الإحصائية كالمشاريع ومجموعات المشاريع في السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وتحديد السمات، وتطبيق أحدث التصنيفات، والاستخدام الفعال للترميز الجغرافي، والمسائل المنهجية، والمسائل المتعلقة بالجودة، وديمغرافيا الأعمال التجارية، والمسائل التكنولوجية.

٨ - وأتاحت هذه الجلسة فرصة هامة لخبراء سجلات الأعمال التجارية من جميع أنحاء العالم لتبادل آخر المعلومات عن مشاريعهم الجارية والمقررة التي تهدف إلى تحسين عمليات استحداث سجلات الأعمال التجارية وتعهدها واستخدامها.

جيم - الجلسة ٢: أدوار السجلات الإحصائية للأعمال التجارية

٩ - ركزت الجلسة الثانية، التي ترأسها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، على الخبرات الجديدة والتطورات المستجدة في السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، فتناولت ما هو أبعد من الدور التقليدي المتمثل في تقديم الخدمات إلى منتجي إحصاءات الأعمال التجارية. واتُفق على أن هناك عوامل عدة تعمل على تعزيز أوجه استخدام جديدة وأدوار جديدة للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية، ومنها:

(أ) ضرورة تحسين الكفاءة؛

(ب) ضرورة التحقيق في آثار العولمة وفهمها على نحو أفضل؛

(ج) التحديات التي يطرحها منتجو المعلومات من القطاع الخاص؛

(د) الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة والوصول إلى البيانات الضخمة.

١٠ - وأشيرَ إلى عدد من الاتجاهات الرئيسية للأدوار الجديدة للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية. وبالنسبة إلى السجلات الأحدث عهدا، فإن دورها الحالي هو أن تصبح الإطار الاستقصائي الوحيد (العمود الفقري) لإحصاءات الأعمال التجارية. وفي حالة السجلات الإحصائية الأكثر تطورا للأعمال التجارية، سُجل اتجاه تذهب فيه تلك السجلات أبعد من توفير أطر للمستخدمين التقليديين، مثل إحصائيي الأعمال التجارية، لتصبح سجلاتٍ مقدِّمةً للخدمات تستهدف المستخدمين الجدد وتقدم خدمات جديدة، بما في ذلك لأغراض معينة غير إحصائية. وأشير أيضا إلى دور للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية بوصفها مصادر معلومات للأغراض التحليلية. وأتت معظم العروض المقدَّمة على ذكر الدمج مع السجلات الأخرى وإنشاء عدد أكبر (أو أقل) من النظم المعقدة، بما في ذلك دمجها مع السجلات الاجتماعية وغير ذلك من السجلات الإدارية. وجرى التأكيد في عروض عدة على التطورات الجارية التي تستخدم الترميز الجغرافي وتختبر تقنيات استخراج البيانات من الإنترنت.

١١ - وأظهر بوضوحٍ العددُ الكبير من العروض والمناقشةُ الحامية والتحاورية بين الفريق والحضور أن العديد من الأنشطة الجاري الاضطلاع بها تهدف إلى تحديث السجلات الإحصائية للأعمال التجارية بغية جعلها أكثر كفاءة وأكثر قدرة على تلبية مختلف أنواع الاحتياجات والمتطلبات. ويستحق معظم هذه التطورات مزيدا من المتابعة، وربما تخصيص اجتماعات بأكملها في المحافل الدولية المقبلة بهدف تحليل وتعميم مراعاة الاتجاهات ذات الصلة وتوفير التوجيه بشأن أفضل الممارسات.

دال - الجلسة ٣: البيانات الإدارية/الوكالات/الوحدات

١٢ - تعتمد سجلات الأعمال التجارية عادة على البيانات الإدارية المستقاة من مصادر من قبيل السلطات الضريبية. وعلى مر السنوات، أقر فريق فيسبادن بأهمية الخروج بأفكار جديدة بشأن كيفية الاستفادة من المصادر الإدارية الخاصة به إلى جانب مواصلة البحث عن مصادر جديدة محتملة يمكن أن تحسِّن تشغيل سجل الأعمال التجارية. والهدف الرئيسي من الجلسة ٣ هو النظر في كيف يمكن للتعاون مع موردي البيانات الإدارية أن يحسِّن تطاق وجودة سجلات الأعمال التجارية، بما في ذلك التحديد السليم للوحدات داخل السجل.

١٣ - وركزت هذه الجلسة، التي ترأستها الولايات المتحدة الأمريكية، على مجموعة من المسائل بينها استخدام المصادر الإدارية الجديدة؛ وإدخال تحسينات على المصادر الموجودة أو الجمع بين مصادر بيانات مختلفة؛ واستخدام متغيرات جديدة مستقاة من المصادر الموجودة وتحسين وتيرة البيانات المستقاة من المصادر الإدارية؛ وتحديث النظم الإدارية التي أفضت إلى مصادر جديدة للبيانات أو إلى إدخال تحسينات؛ والتحسينات في تقنيات المطابَقة التي أدت إلى تحسينات في استخدام المصادر الإدارية؛ وأساليب أو نظم أفضل لتحديد الوحدات على نحو مناسب (على سبيل المثال، مشروع أو شركة أو مؤسسة) في سجل الأعمال التجارية؛ والتعاون بين الوكالات الإحصائية والوكالات الأخرى في مجال إنشاء سجل الأعمال التجارية.

هاء - الجلسة ٤: الجودة والنطاق

١٤ - خُصصت الجلسة الرابعة للجوانب المختلفة لتعهد جودة السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وتحليلها والإبلاغ عنها. وتناولت الورقات المقدمة جوانبَ محددة أو استراتيجيات عامة لتعهد السجلات، أو إدماجَ تعهد السجلات في العمليات الإحصائية، أو مؤشرات الجودة وعرضها. وترأست ألمانيا الجلسة.

١٥ - وأظهرت مرة أخرى العروضُ أن الجلسة المتعلقة بالجودة هي موضوع ''تقليدي'' لفريق فيسبادن، يوفر دائما منظورا واضحا حول كيفية تغير وتطور العمل العالي الجودة مع مرور الوقت. فالعمل العالي الجودة يحتاج إلى أساليب سليمة وقوية. وفي الوقت الحاضر، يتضاءل احتمال أن يقوم قسم السجل في أي مكتب إحصائي بعمل عالي الجودة كـ ''فرض مدرسي''؛ بل بات يُضطلع به ضمن علاقة عمل وثيقة مع المستخدمين ومصادر السجل الإحصائي للأعمال التجارية. وتتطلب بشكل متزايد طبيعةُ العمل العالي الجودة مشاركة نشطة، وربما تنسيقا، في هيكلية شاملة موجهة نحو تحقيق الجودة للإحصاءات التجارية والحسابات القومية.

واو - الجلسة ٥: التكنولوجيا

١٦ - الجلسة ٥، ترأستها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتكونت من ستة عروض. كانت معايير الورقات في هذه الجلسة واسعة النطاق بحيث شملت أي تطور تكنولوجي يتصل بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية. وقد عكست الورقات هذا التنوع، إذ راوحت بين عرض نتائج تجربة لتحسين قواعد المطابَقة، وورقات عن إعادة إنشاء نظم السجلات الإحصائية للأعمال التجارية استنادا إلى التكنولوجيا الجديدة.

١٧ - وشكَّل استخدام ''بحيرة بيانات'' واتباعُ نهج غير منظَّم للبيانات في تصميم نظم السجلات الجديدة موضوعا رائدا جديدا. وأظهرت الورقتان المقدمتان من سويسرا وهولندا تطورات مثيرة للاهتمام في هذا الاتجاه، إذ تناولتا النأي عن نظام حاسوبي وحيد للسجلات تمهيدا لاتباع نهج أكثر توجها نحو تقديم الخدمات، تخزَّن وِفقَه البياناتُ في مستودع مركزي وتُستخدم طائفة من الخدمات تتيح تشغيل سجل الأعمال التجارية.

١٨ - ولا تزال مطابَقة سجلات الإدارة تتسم بالأهمية في البلدان التي لا محددا وحيدا فيها، وهو ما شكَّل الموضوع الثاني الذي طُرح في الجلسة. وعُرضت نتائج تتعلق بتعديل وتحسين نظم المطابَقة. والمسألة الأخرى الحاضرة دائما المتعلقة بجودة السجلات هي تحديد فترة زمنية للمتغيرات، وقُدم مشروع أتاح تحديدَ فترة زمنية بدقة وتتبُّعَ المراحل التي قطعتها المتغيرات. وعلاوة على ذلك، عُرض نظام تحرير جديد له واجهة استعمال جديدة، فضلا عن ورقة عن الترميز التلقائي.

١٩ - إننا نعيش زمن تغيير كبير في القدرات التكنولوجية لسجلات الأعمال التجارية سيتيح للدول الأعضاء تحسين تشغيل نلك السجلات وتقديم خدمة أجود، باستخدام قدر أكبر من الإحصاءات المستندة إلى السجلات.

زاي – الجلسة ٦: ديمغرافيا الأعمال التجارية ومنتجات البيانات المستقاة من سجلات الأعمال التجارية

٢٠ – بات إنتاج إحصاءات ديموغرافيا الأعمال التجارية وغير ذلك من منتجات البيانات المستقاة من السجلات الإحصائية للأعمال التجارية أحد المواضيع المتكررة التي تناقَش في اجتماعات فريق فيسبادن. ويعكس ذلك حقيقتين رئيستين هما: الدور المتغير للسجل في عمليات إنتاج الإحصاءات، في ضوء اتساع نطاق تجميع الإحصاءات من السجل مباشرة؛ وأهمية ديمغرافيا الأعمال التجارية بوصفها إسهاما في النقاش السياساتي بشأن النمو الاقتصادي.

٢١ – وفي الجلسة ٦، التي ترأستها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، أفادت المكاتب الإحصائية الوطنية عن تجاربها المتصلة بإنتاج إحصاءات ديموغرافيا الأعمال التجارية المستقاة من السجل وعن الجهود الرامية إلى ربط السجل الإحصائي للأعمال التجارية بمصادر البيانات الإدارية، بما فيها سجلات الجمارك أو السكان أو التعليم أو التأمين أو الضرائب والاستقصاءات الإحصائية، من أجل تجميع التركيبة الديمغرافية للأعمال التجارية مع أبعاد إضافية (مثل سمات الجهة المالكة للعمل التجاري) أو غير ذلك من إحصاءات الأعمال التجارية ذات الصلة (بما في ذلك الإحصاءات التجارية بحسب خصائص المؤسسة التجارية). وفي نهاية المطاف، تشير هذه الممارسات إلى تحقيق نظام جديد للبيانات الإحصائية يشكل فيه السجل الإحصائي للأعمال التجارية العمودَ الفقري لنظام متكامل لإنتاج إحصاءات الأعمال التجارية – وهو نظام يعمل أيضا، إضافة إلى خفض تكاليف الإنتاج، على تعميم اتباع نهج مبتكَر يستجيب لطلبات المستخدمين. وفي هذا السياق، كانت مطابقة البيانات، ومواءمة البيانات الوصفية، والمحدِّدات الفريدة للأعمال التجارية، وإمكانية مقارنة البيانات واتساقها من التحديات الرئيسية التي نوقشت.

٢٢ – وقدم منظورات تكميلية أخرى كل من: النمسا، التي تشاطرت نتائج تجربة تنطوي على تطبيق خوارزمية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية لتحديد علاقة الملكية فيما بين المؤسسات التجارية؛ واليابان، التي عرضت محاولة مبتكرة لربط التعداد الاقتصادي بالمعلومات المأخوذة من المواقع الشبكية للمطاعم من أجل توليد إحصاءات مفصلة عن أرقام الدخول والخروج؛ والمكسيك، التي أوضحت كيف أن أجهزة الحوسبة المتنقلة (التي تشمل الخرائط الرقمية والصور الساتلية) تُستخدم لجمع البيانات خلال التعدادات الاقتصادية لتحديد المواقع الجغرافية للمؤسسات التجارية وتوليد الإحصاءات، عن طريق جمع بيانات المتابعة، بشأن قدرة المؤسسات التجارية على الصمود وإغلاقها ونشأتها.

حاء – الجلسة ٧: العولمة والنمذجة

٢٣ – ما فتئت العولمة الاقتصادية تواصل اتساعها في البلدان الصناعية. وفي هذا السياق، هناك عدد من التحديات التي يواجهها الإحصائيون في الحصول على قياس مجدٍ للدور المتنامي للمؤسسات المتعددة الجنسيات الكبيرة والمعقدة في الأنشطة الاقتصادية. وللتغلب على تلك التحديات، ينبغي تنفيذ نُهج جديدة، مثل نمذجة الأنشطة التجارية، التي تتيح تحسين تحديد المؤسسات المتعددة الجنسيات وفهمها على نحو أفضل. وينبغي الارتقاء بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية تبعا لذلك. وفي الواقع، ينبغي أن تشمل هذه السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وحدات إحصائية ذات الصلة بسياق العولمة، مثل ''مجموعات المؤسسات التجارية'' و ''المؤسسات التجارية''. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع تحسين التنسيق والمواءمة بين السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في مختلف البلدان. وفي الواقع، فإن قابلية التشغيل البيني بين السجلات الإحصائية للأعمال التجارية تُيسّر تبادل البيانات وتتيح لأخصائيي الإحصاءات تشكيل صورة أكثر وضوحاً وتماسكاً عن المؤسسات المتعددة الجنسيات وفروعها.

٢٤ – وعُقدت الجلسة ٧، برئاسة فرنسا، في جزأين، تطرق أحدهما إلى أنشطة النمذجة والثاني إلى المحددات العالمية والسجل العالمي للمجموعات. وفيما يتعلق بأنشطة النمذجة، تناولت التجارب التي أبلغت عنها المكاتب الإحصائية الوطنية مسائل مختلفة بحسب مرحلة النضج التي بلغتها أدواتها في الاضطلاع بأساليب النمذجة. وكان بعض المكاتب الإحصائية الوطنية بحاجة أولاً إلى تحديد معيار اختيار المؤسسات التي ينبغي تحديد نماذجها. وكانت مكاتب أخرى بحاجة إلى إدماج المعلومات الهيكلية للمؤسسات الكبيرة والمعقدة في سجلاتها الإحصائية للأعمال التجارية من أجل تحسين المحتوى والجودة قبل بدء عملية النمذجة. ويمكن للنظم الأكثر نضجاً أن تحسن المعلومات عن المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بمشاركتها في الأنشطة الاقتصادية العالمية عن طريق تحديد الوحدات المنخرطة بنشاط في أي نوع من أربعة أنواع محددة للأنشطة الدولية، وهي: مقدمو خدمات الصناعات التحويلية؛ وتجارة السلع؛ وإنتاج السلع بدون امتلاك مصانع؛ وحيازة المخزونات في الخارج.

٢٥ – وفي الجزء الثاني من الجلسة، جرت مناقشة بشأن المبادرة العالمية للرموز التعريفية للكيانات القانونية، التي توفر تعريفاً فريداً للكيانات القانونية المشاركة في المعاملات المالية في جميع أنحاء العالم. وشُرع في تنفيذ هذه المبادرة في عام ٢٠١١ من جانب مجموعة العشرين، التي دعت مجلس تحقيق الاستقرار المالي إلى تقديم توصيات بشأن وضع رمز تعريفي عالمي

للكيانات القانونية وهيكل لدعم الحوكمة في هذا الصدد. وأدى هذا إلى إنشاء المؤسسة العالمية للرموز التعريفية للكيانات القانونية، التي تدعم تنفيذ النظام العالمي للرموز التعريفية للكيانات القانونية، والتي تستخدم وحدات التشغيل المحلية التي تصدر الرموز التعريفية للشركات والمؤسسات بوصفها كيانات قانونية. ويضطلع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع مشترك لإنشاء سجل عالمي لمجموعات المؤسسات التجارية، بالاستناد إلى الخبرة المستمدة من السجل الأوروبي لمجموعات المؤسسات التجارية، مع اللجوء إلى خدمات المؤسسة العالمية للرموز التعريفية للكيانات القانونية. ويتمثل التحدي الرئيسي في إنشاء وتعهد سجل عالمي لمجموعات المؤسسات التجارية في تقاسم البيانات الجزئية بسبب الشواغل المتعلقة بالسرية.

طاء – الجلسة الاستثنائية: متابعة المبادئ التوجيهية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية

٢٦ – قدمت النمسا، التي ترأست فرقة عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بصياغة المبادئ التوجيهية للجنة بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، تقريراً عن نتائج دراسة استقصائية أجرتها من ٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر بشأن الإجراءات التي تتخذها المكاتب بالإحصائية فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية. وقد أُرسل الاستبيان إلى أعضاء فريق فيسبادن وإلى أعضاء فريق الخبراء المعني بسجلات الأعمال التجارية التابع لكل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. ووردت ردود من ٣٣ بلداً.

٢٧ – وكشفت الإجابات عن الاستبيان أنه على الرغم من مرور سنة واحدة فقط على نشر المبادئ التوجيهية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فإنها أصبحت بالفعل معترفاً بها على نطاق واسع وتُستخدم في مجالات سجلات الأعمال التجارية في العديد من المكاتب الإحصائية، بما في ذلك لأغراض التدريب، ولتحليل مدى امتثال السجلات الإحصائية للأعمال التجارية الوطنية للتوصيات الدولية، وكمراجع في وضع أو استعراض السجلات الوطنية. وقد قام بعض البلدان بالفعل بإعداد ترجمات جزئية أو كاملة لهذه المبادئ التوجيهية. كما أظهرت الردود الواردة أنه في جميع البلدان تقريباً يجري العمل على وضع وتحسين السجلات الوطنية للأعمال التجارية، لا سيما في تحديد الوحدات الإحصائية، وفي استخدام مصادر البيانات الإدارية، وتعزيز الدور الجوهري للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وزيادة جودة السجلات. أما بالنسبة إلى المستقبل، فقد أعرب عن الرغبة في أن تترجم المبادئ التوجيهية إلى لغات أخرى غير الإنكليزية والروسية، وإعداد المزيد من الأمثلة العملية، لا سيما لاستخدامها في نُظم إحصائية أقل تطوراً، بالإضافة إلى توقع إدخال المزيد من التحديثات عليها.

ثالثا – المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية

٢٨ – جرى إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية بطلب من مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وجرت مناقشة هذه المبادئ التوجيهية، التي تهدف إلى مساعدة البلدان عن طريق تقديم التوجيه العملي والتوصيات بشأن إنشاء وتعهد السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، في الجلسة العامة لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وخلال هذا الاجتماع، أثيرت المسائل التالية: (أ) تبين أن المبادئ التوجيهية كانت شاملة ومفيدة في دعم البلدان بشأن تعهد وتحسين سجلاتها الإحصائية للأعمال التجارية؛ (ب) ولوحظ أن المبادئ التوجيهية ستكون هامة بالنسبة لمناطق أخرى؛ (ج) وسيكون من بين مجالات العمل المقبلة وضع أفضل الممارسات للتنسيق مع المنظمات الأخرى التي تقدم البيانات إلى سجلات الأعمال التجارية، مثل المصارف المركزية. وأيد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا أثناء اجتماعه في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ورحب أيضاً بمبادرة التماس التأييد للمبادئ التوجيهية على المستوى العالمي لدى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

٢٩ – وقبل الجلسة العامة لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، أُجريت استشارة إلكترونية بشأن المبادئ التوجيهية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥. ولم تكتف جميع البلدان والمنظمات المستجيبة، والبالغ عددها ٤٦ بلداً ومنظمة، بدعم وتأييد المبادئ التوجيهية فحسب، بل قدمت أيضاً تعليقات مفيدة يمكن إعادة النظر فيها أثناء عملية التماس التأييد للمبادئ التوجيهية لدى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وستكون هناك حاجة إلى تنظيم استشارة عالمية لجمع الآراء من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول ذات النظم الإحصائية الأقل تطوراً. ويمكن تنفيذ الاستعراض العالمي للمبادئ التوجيهية، وما يقابل ذلك من تعديل لها لتصبح مبادئ توجيهية عالمية، في إطار فريق فيسبادن، بإدارة من فريقه التوجيهي وبدعم من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. ولذلك، يقترح فريق فيسبادن تطوير المبادئ التوجيهية القائمة التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتصبح مبادئ توجيهية عالمية للأمم المتحدة، وتقديم المبادئ التوجيهية الجديدة إلى اللجنة الإحصائية للموافقة عليها في دورتها الخمسين في عام ٢٠١٩.

رابعا – الاختصاصات المستكملة لفريق فيسبادن

٣٠ – كما ذكر في المقدمة، يوفر فريق فيسبادن محفلاً لتبادل الآراء والخبرات بشأن وضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتعهدها واستخدمها. وهو يدعم وضع وتنفيذ الأساليب السليمة والممارسات الجيدة في المكاتب الإحصائية الوطنية فيما يتعلق بإنشاء السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتعهدها وتحسينها. ويعرض الفرع الرابع الأهداف الأساسية للفريق. ويرد في مرفق هذا التقرير الاختصاصات المستكملة لفريق فيسبادن.

٣١ – وتتمثل أهداف الفريق فيما يلي:

(أ) توفير محفل لتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بوضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتعهدها واستخدامها، ودعم المبادرات المشتركة؛

(ب) مناقشة وتوضيح المسائل المفاهيمية ودعم التطورات الجارية في الأساليب والتقنيات المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية؛

(ج) تطوير دور السجل الإحصائي للأعمال التجارية بوصفه عماد إنتاج البيانات الإحصائية عن طريق توفير هيكل موحد لجمع البيانات وإدماجها ونشرها؛

(د) مناقشة وتطوير دور السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في إدماج البيانات المستمدة من المصادر الإدارية أو غيرها من السجلات الإحصائية أو الدراسات الاستقصائية لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية؛

(هـ) مناقشة سبل مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية من حيث إنتاج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وكذلك الحاجة المتزايدة إلى إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا؛

(و) دعم تنفيذ التوصيات والممارسات الجيدة الدولية ذات الصلة بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية.

٣٢ – ويناقش فريق فيسبادن مواضيع لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على مجالات مختلفة من الإحصاءات الاقتصادية، وعند الاقتضاء، قد يدعى الخبراء في هذه المجالات إلى المساهمة في أعماله. ومن المسلم به أن فريق فيسبادن يضطلع بدور مزدوج، يتمثل في: (أ) تيسير تبادل الخبرات والتطورات الجديدة على مستوى متقدم؛ (ب) والقيام بدور المنتدى العالمي. وينبغي للفريق أيضاً معالجة احتياجات ومصالح البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطوراً.

خامسا – النقاط المطروحة للمناقشة

٣٣ – اللجنة مدعوة للتعبير عن وجهات نظرها بشأن ما يلي:

(أ) التقدم الذي أحرزه فريق فيسبادن على النحو المبلغ عنه في اجتماعه الخامس والعشرين؛

(ب) مقترح إنشاء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، استناداً إلى المبادئ التوجيهية للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية الخاصة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ج) الاختصاصات المستكملة لفريق فيسبادن.

المرفق

اختصاصات فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية

أولا – معلومات أساسية

١ – فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية هو فريق من أفرقة المدن في إطار اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وانطلاقا من روح أفرقة المدن التابعة للأمم المتحدة، فإنه يعتمد أساسا على المشاركة النشطة للمندوبين المشاركين، بتوفير محفل لتبادل الآراء والخبرات فيما يتعلق بوضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتعهدها واستخدامها. كما يناقش الفريق المسائل المفاهيمية والمنهجية ذات الصلة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية ووضع وتنفيذ الممارسات الجيدة في إنتاج هذه السجلات. ويدعم فريق فيسبادن تطوير السجلات الإحصائية للأعمال التجارية لأغراض الإحصاءات الاقتصادية من خلال مناقشة وتطوير دورها في جمع البيانات وإدماجها، وكذلك في إنتاج الإحصاءات ونشرها.

٢ – وقد عقد فريق فيسبادن أول اجتماع له في أوتاوا في عام ١٩٨٦، بعد أن أُنشئ في نفس العام تحت اسم المائدة المستديرة الدولية المعنية بأطر استقصاءات الأعمال التجارية. وعقب اجتماعه العشرين في فيسبادن، ألمانيا، في عام ٢٠٠٧، تم تغيير اسمه ليصبح فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، طبقا للعرف المتبع في تسمية أفرقة المدن التابعة للأمم المتحدة. كما عكس هذا التغيير في الاسم الدور المتغير الذي تؤديه السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، التي أصبحت تشكل على نحو متزايد عماد عمليات إنتاج الإحصاءات الاقتصادية، وتعتبر في حد ذاتها من مصادر المعلومات الإحصائية.

ثانيا – الأدوار المنوطة بالسجل الإحصائي للأعمال التجارية

٣ – يؤدي السجل الإحصائي للأعمال التجارية دوراً محورياً في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية، سواء من حيث طريقة إنتاج الإحصاءات أو من حيث جودة الإحصاءات المستمدة من المعلومات الواردة فيه.

٤ – وفي العادة، كانت المهمة الرئيسية للسجل الإحصائي للأعمال التجارية تتمثل في توفير مجموعة من الوحدات الإحصائية التي يمكن من خلالها استخلاص الأطر والعينات للدراسات الاستقصائية. ولا تزال هذه العملية تشكل دوراً هاماً. فكل سجل إحصائي يتميز بالجودة العالية وبنطاق واسع ومعلومات مستكملة يشكل أحد الشروط المسبقة لإنتاج

إحصاءات اقتصادية متسقة وعالية الجودة. ومع ذلك، فإن السجل الإحصائي للأعمال التجارية يؤدي اليوم أيضاً أدواراً هامة أخرى. فقد أصبحت هذه السجلات ذات أهمية حاسمة في استخدام وإدماج المعلومات المستقاة من السجلات الإدارية والمصادر الأخرى، وهو الأمر الذي أصبح يؤدي دوراً متزايداً في إنتاج الإحصاءات الرسمية. كما أنه من الممكن استخدام السجلات الإحصائية للأعمال التجارية لأغراض التحليل والإجابة على الأسئلة التي تستأثر بالاهتمام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي سجل إحصائي للأعمال التجارية وُضع بطريقة جيدة، ويتضمن تغطية شاملة للمؤسسات التجارية وغيرها من الوحدات الإحصائية ومعلومات عن خصائصها، يمكن أن يستخدم كمصدر إحصائي في حد ذاته.

٥ - ويمكن للسجل الإحصائي للأعمال التجارية أن يوفر هيكلاً مشتركاً لجمع البيانات وإدماجها وتجهيزها ونشرها، وهو بالتالي ييسر وضع عمليات لإنتاج الإحصاءات تتميز بالكفاءة وييسر الاتساق بين جميع النواتج الإحصائية. وبالتالي، فإن السجل الإحصائي، بوصفه أداة للتوحيد، يؤدي أيضاً دوراً محورياً في تحديث النظم الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج إحصاءات رسمية أكثر كفاءة وبطريقة متكاملة. ومن الضروري أيضاً وضع سجل إحصائي للأعمال التجارية يتميز بالجودة العالية، مع مواصلة تعهده وتطويره، من أجل تلبية مطالب المستخدمين المتطورة في المستقبل فيما يتعلق بالإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة على نحو يتسم بالاتساق والتفصيل وحسن التوقيت.

ثالثا - أعمال فريق فيسبادن

٦ - يناقش فريق فيسبادن جميع المسائل المتعلقة بمختلف مراحل إنتاج السجل الإحصائي للأعمال التجارية، بما في ذلك مصادر البيانات وإدماجها، ونطاق السجل، وجودته، والوحدات الإحصائية، وإنتاج السجل وتعهده واستعمالاته المتنوعة.

٧ - وتتّسم مصادر البيانات وطرائق جمعها بأهمية بالغة بالنسبة إلى نطاق السجل الإحصائي للأعمال التجارية وجودته، بما في ذلك حسن توقيته. وفي هذا السياق، يتناول فريق فيسبادن استخدام المعلومات الواردة في الدراسات الاستقصائية والتعدادات، ووسائل الإبلاغ الإلكتروني من المجيبين وتحديد نماذج الوحدات الكبيرة والمعقدة، بما في ذلك مجموعات المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات. ويناقش الفريق استخدام السجلات الإدارية وقدرتها على تحسين جودة ونطاق السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتقليل عبء الاستجابة. ويناقش الفريق أيضا كيفية إقامة التعاون مع أصحاب السجلات الإدارية من أجل تيسير تبادل البيانات والاستخدام المباشر للبيانات الإدارية من أجل تحديث

السجلات الإحصائية للأعمال التجارية أو التحقق من المعلومات في السجلات التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى (مثل الدراسات الاستقصائية أو التعدادات). ويشمل ذلك أيضا مناقشة المسائل القانونية والمسائل المتعلقة بالسرّية.

٨ - ولكي يؤدي السجل الإحصائي للأعمال التجارية وظيفته، ينبغي له من الناحية المثالية أن يشمل بنطاقه جميع الوحدات الاقتصادية النشطة والمقيمة في البلد. ويناقش فريق فيسبادن سبل تحسين نطاق سجلات مختلف قطاعات الاقتصاد. وتطرح العولمة الاقتصادية، لا سيما أنشطة مجموعات المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات، مشاكل محددة من حيث القياس. ولذلك فإن فريق فيسبادن يدعم التعاون الدولي الذي ييسر تحسين قياس الأنشطة المعولمة.

٩ - وتكتسي جودة السجل الإحصائي للأعمال التجارية أهمية حاسمة ولها آثار مباشرة على الإحصاءات التي تعتمد على المعلومات الواردة في السجل، وصولا إلى الناتج المحلي الإجمالي للحسابات القومية. ويناقش فريق فيسبادن جميع أبعاد الجودة فيما يتعلق بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية، بما في ذلك الأهمية والدقة وحسن التوقيت والتقيد بالمواعيد وإمكانية الوصول وقابلية المقارنة والاتساق. ويقوم الفريق بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن كيفية قياس وتحسين جودة السجلات، بما في ذلك وضع مؤشرات لمختلف أبعاد الجودة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والبرامجيات الجديدة اللازمة لتحسين الجودة، وتنفيذ أطر تقييم الجودة، وما يرتبط بها من موارد وآثار مترتبة على التكاليف.

١٠ - وتمثّل الوحدات الإحصائية الأركان الأساسية للسجل الإحصائي للأعمال التجارية. ويناقش فريق فيسبادن تعاريف الوحدات الإحصائية وحدودها، بما في ذلك المنشآت، والوحدات بحسب نوع النشاط، والمؤسسات ومجموعات المؤسسات، وكيفية تنفيذ هذه العناصر في الممارسة العملية لمختلف أنواع الكيانات ومختلف قطاعات الاقتصاد. ويشمل ذلك مناقشة مختلف المصادر لتسجيل وقياس الوحدات الإحصائية، والنمذجة، والمواءمة مع نظام الحسابات القومية.

١١ - أما إنتاج سجل إحصائي للأعمال التجارية وتعهده فهو عملية معقدة ومستمرة تنطوي على جمع وإدماج البيانات المستمدة من مصادر مختلفة، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية التي تستهدف مجالات معينة، والتعدادات، والسجلات الإدارية. ويناقش فريق فيسبادن استراتيجيات وسياسات تعهد السجلات وتعزيز دورها بوصفها العمود الفقري في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. ويشمل ذلك هيكل الإنتاج، وطرائق تبادل البيانات وإدماجها، واستخدام التصنيفات، وكيفية التعامل مع التغييرات في التصنيفات، وكيفية

استخدام البرامجيات الجديدة لجعل عملية الإنتاج أكثر كفاءة، وتطوير النظم المتكاملة للإحصاءات الاقتصادية، واستخدام البيانات الوصفية والقواعد التجارية في السجل الإحصائي للأعمال التجارية. ويناقش الفريق أيضا المسائل المتصلة بالإنتاج التي تخص السجلات في البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا.

١٢ - وتستخدم السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في مجموعة متنوعة من الأغراض. ويناقش فريق فيسبادن دور السجلات في توفير المادة الإحصائية وأطر تحديد العينات لأغراض الإحصاءات المستندة إلى الدراسات الاستقصائية وفي رصد عبء الاستجابة وتقليله. وييسر الفريق أيضا تبادل أفضل الممارسات في نشر المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال استخدام السجلات الإحصائية للأعمال التجارية لأغراض الاستعمال الإحصائي، بما في ذلك للأغراض التحليلية والبحثية.

١٣ - ويناقش فريق فيسبادن أيضا وضع إحصاءات تستند مباشرة إلى السجلات الإحصائية للأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُستمد ديمغرافيا الأعمال التجارية مباشرة من السجل، أو يمكن ربط المعلومات الواردة في السجل بمعلومات من مصادر إدارية أو غيرها من السجلات الإحصائية لإنتاج مؤشراتِ مباشرة الأعمال الحرة أو الدراسات الطولية أو الجغرافية المكانية. وفي هذا الصدد، يناقش الفريق مسائل مثل التصنيف وأساليب وممارسات لتقدير الأحداث الديمغرافية (على سبيل المثال ما يتعلق بنشأة المؤسسات واضمحلالها).

رابعا - الغرض من فريق فيسبادن وأهدافه

١٤ - يتمثل الغرض من فريق فيسبادن في دعم وضع وتنفيذ وسائل سليمة وممارسات جيدة في المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل إنشاء السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتعهدها وتحسينها. وتحقيقا لهذه الغاية، تتمثل أهداف الفريق في ما يلي:

(أ) توفير منتدى لتبادل الممارسات الجيدة في وضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتعهدها واستخدامها ودعم المبادرات المشتركة؛

(ب) مناقشة وتوضيح المسائل المفاهيمية ودعم تطوير الأساليب والتقنيات الجديدة المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية؛

(ج) تطوير دور السجل الإحصائي للأعمال التجارية باعتباره العمود الفقري لإنتاج البيانات الإحصائية من خلال توفير هيكل موحد لجمع البيانات وإدماجها ونشرها؛

(د) مناقشة وتطوير دور السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في إدماج البيانات المستمدة من المصادر الإدارية، أو السجلات الإحصائية الأخرى، أو الدراسات الاستقصائية من أجل إنتاج الإحصاءات الاقتصادية؛

(هـ) مناقشة سبل مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية من حيث إنتاج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وكذلك الحاجة المتزايدة إلى إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا؛

(و) دعم تنفيذ التوصيات الدولية والممارسات الجيدة ذات الصلة بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية.

١٥ - ويناقش فريق فيسبادن مواضيع لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على مجالات مختلفة من الإحصاءات الاقتصادية. وعند الاقتضاء، قد يدعى الخبراء من هذه المجالات للمساهمة في أعمال الفريق.

١٦ - ومن المسلّم به أن فريق فيسبادن يضطلع بدور مزدوج يتمثل في ما يلي: (أ) تيسير تبادل الخبرات والتطورات الجديدة على مستوى متقدم؛ و (ب) العمل بمثابة منتدى عالمي. وينبغي للفريق أيضا أن يلبي احتياجات ويراعي اهتمامات البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا.

خامسا - أنشطة فريق فيسبادن ونواتجه

١٧ - يتمثل النشاط الرئيسي الذي يضطلع به فريق فيسبادن في تنظيم اجتماعات تُعقد كل سنتين يشارك فيها خبراء سجلات الأعمال التجارية من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والباحثين. وفي حين تجري المشاركة في الاجتماعات على أساس طوعي، يُتوقع من المشاركين المساهمة على مستوى الخبراء في برنامج الاجتماعات.

١٨ - وكانت الاجتماعات تُنظَّم سنويا في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ٢٠٠٨. ومنذ عام ٢٠٠٨، أصبح فريق فيسبادن يجتمع كل سنتين. وتدور الاجتماعات المنعقدة حول التقارير المرحلية الوطنية عن وضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتتضمن عددا من الجلسات التي تتناول مواضيع جوهرية مختارة. وتُنشر هذه التقارير على الموقع الشبكي لفريق فيسبادن من خلال مركز موارد الاتصالات والمعلومات لإدارات المفوضية الأوروبية ومؤسساتها التجارية ومواطنيها.

١٩ - ويمكن للمشاركين، بمن فيهم الخبراء والباحثون، أن يحضروا اجتماع فريق فيسبادن، على الرغم من أن آراءهم قد لا تمثل بالضرورة الموقف الرسمي لبلدانهم. ويمكن لأي بلد أن

يبدي اهتمامه بأعمال فريق فيسبادن وأن يطلب المشاركة في اجتماعاته. ونظرا إلى التنوع العريض في تشكيل المشاركين، فإن المواضيع التي يجرى بحثها في اجتماعاته غالبا ما تتناول طائفة واسعة من المجالات.

٢٠ - وتتمثل أبرز النواتج التي حققها فريق فيسبادن في الورقات والعروض التي تقدم في الاجتماعات وتناقش أثناءها، بما في ذلك التقارير المرحلية القطرية. وتهدف تقارير الاجتماعات إلى تحديد توصيات بشأن الأساليب السليمة والممارسات الجيدة في تعهد السجلات الإحصائية للأعمال التجارية ووضعها واستعمالها. وتستهدف وثائق الاجتماعات الخبراءَ في سجلات الأعمال التجارية، ولكنها تتسم بأهمية أيضا بالنسبة إلى كبار المديرين في المكاتب الإحصائية الذين قد يكونون بصدد وضع سجلات إحصائية للأعمال التجارية.

٢١ - واستُشير فريق فيسبادن في إعداد مبادئ توجيهية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٥. وساهم المشاركون في اجتماعات فريق فيسبادن في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ بمدخلات وتوصيات قيّمة للصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية.

٢٢ - ويوفر الموقع الشبكي للفريق، الذي تستضيفه الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، معلومات عن عمل الفريق وعن اجتماعاته السابقة والمقبلة. وتتاح الورقات والعروض التي تُقدّم في الاجتماعات على مواقع المنظمة المضيفة وعلى موقع مركز موارد الاتصالات والمعلومات لإدارات المفوضية الأوروبية ومؤسساتها التجارية ومواطنيها التابع للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

٢٣ - وينظِّم اجتماعات فريق فيسبادن فريقٌ توجيهي كل سنتين، بالتناوب مع اجتماعات فريق الخبراء المعني بالسجلات التجارية التي تشترك في تنظيمها كل سنتين اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتكمّل اجتماعات فريق فيسبادن وفريق الخبراء بعضها بعضا. ولضمان تنسيق العمل بشكل وثيق، ولتجنب ازدواجية الجهود، يعد الفريق التوجيهي أنشطة كلا الفريقين ويشرف عليها، ويكفل تنسيق جداول أعمال الاجتماعات.

سادساً – الهيئة التوجيهية لفريق فيسبادن

مهام الهيئة التوجيهية

٢٤ – تضع الهيئة التوجيهية الإطار التوجيهي لعمل فريق فيسبادن وتكفل التنسيق والتعاون مع مجالات الإحصاءات الأخرى ذات الصلة.

٢٥ – وتتمثل مهام الهيئة التوجيهية في ما يلي:

(أ) مساعدة الجهة المضيفة لاجتماع فريق فيسبادن المقبل بشأن المسائل المتصلة بجدول الأعمال، بما في ذلك تقسيم الاجتماع إلى جلسات مناسبة، وصياغة الدعوة إلى تقديم الورقات واختيار الورقات لعرضها؛

(ب) تعزيز نواتج فريق فيسبادن ونشرها؛

(ج) اتخاذ المبادرات الرامية إلى متابعة جدول أعمال البحوث بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية؛

(د) اتباع نهج استشرافي وتحديد الاحتياجات المستجدة للمستعملين والتحديات الجديدة المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية ودورها في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية؛

(هـ) كفالة التنسيق والتعاون مع المبادرات والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اجتماعات فريق الخبراء المعني بسجلات الأعمال التجارية التي اشتركت في تنظيمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(و) إعداد التقارير عن عمل فريق فيسبادن لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

٢٦ – وفي حين درجت العادة على أن يطلب من رؤساء الدورات في الاجتماعات التي يعقدها فريق فيسبادن أن يُعدّوا كل سنتين موجزا للمناقشات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال الجلسات، فإن المنظمة المضيفة هي المسؤولة عن صياغة التقرير النهائي للاجتماع.

٢٧ – ومن أجل تيسير مشاركة البلدان النامية، ينبغي للفريق التوجيهي أن يدرس إمكانية الحصول على الدعم المالي من المنظمات الإقليمية أو الدولية.

عضوية الهيئة التوجيهية

٢٨ - يتألف الفريق التوجيهي من خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمة المضيفة لاجتماع لفريق فيسبادن المقبل. وتضم عضوية الهيئة التوجيهية ابتداء من عام ٢٠١٧ ألمانيا، وفرنسا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية (مكتب الولايات المتحدة للإحصاءات العمالية ومكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة)، واليابان، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

٢٩ - وغالبا ما يترأس الهيئة التوجيهية ممثلٌ عن المنظمة المضيفة للاجتماع المقبل لفريق فيسبادن.

٣٠ - وتهدف الهيئة التوجيهية إلى تحقيق تمثيل واسع النطاق للبلدان من مختلف مناطق العالم. وباب المشاركة في الهيئة التوجيهية مفتوح في وجه المنظمات المهتمة والملتزمة، وقد تدعو الهيئة خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية للإسهام في برنامج عملها.